

إلى السيد رئيس الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول التداعيات السلبية لعملية تصفية الشركة الوطنية للاتصالات SNТ

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن ألتبس من سيادتكم إحالة السؤال الكتابي التالي على السيد وزير الاقتصاد والمالية حول موضوع: التداعيات السلبية لعملية تصفية الشركة الوطنية للاتصالات SNТ .
وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيد رئيس الحكومة المحترم

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد

يشرفني أن أعرض عليكم قضية تضرر بعض مستخدمي الشركة العامة لتجهيز الهاتف CGCT Maroc فرع الشركة الوطنية للاتصالات SNТ من عملية تصفية الشركة الأم وذلك من خلال المعطيات التالية:
1- الشركة العامة لتجهيز الهاتف CGCT Maroc هي شركة مساهمة تم تأميمها سنة 1972، وكانت مملوكة بنسبة 50 % للشركة الوطنية للاتصالات SNТ؛

2- لمواجهة الوضعية الصعبة التي كانت تواجهها الشركة الوطنية للاتصالات SNТ فقد تقرر خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 31 يوليوز 1996 بوزارة الخوصصة سابقا، القيام بتطهير الشركة في أفق تصفيتها حيا (رفقته نسخة من التقرير)؛

3- أبدى وزير المالية موافقته بتحرير مبلغ 41.900.000,00 درهم من أجل تطهير وضعية الشركة الوطنية للاتصالات SNТ (رفقته نسخة من محضر الجمع العام للشركة الوطنية للاتصالات SNТ المنعقد بتاريخ 1997/10/01)؛

4- طبقا للمسطرة التي تم حصرها مع وزير الخوصصة وتبعا لموافقة وزير المالية بتحرير المبلغ المذكور قرر الجمع العام المنعقد بتاريخ فاتح أكتوبر 1997 الحل المسبق للشركة اعتبارا من هذا التاريخ (01.10.1997) واستمرت عملية التصفية إلى غاية 29 فبراير 2000.

السيد رئيس الحكومة تفيد رسالة وزارة الاقتصاد والمالية الموجهة إلى وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي تحت عدد 4248 بتاريخ 29 دجنبر 2017 (رفقته نسخة منها) بما يلي:

صاحب السؤال

عبد الحق حيسان، مبارك الصادي، رجاء كساب، ثريا الحرش

• أن عملية التقويت لم تتم في إطار مقتضيات القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص كما وقع تغييره وتتميمه؛

• أن إنجاز هذه العملية تم بتاريخ 24 يونيو 1997 أي قبل دخول مقتضيات المادة 9 من القانون رقم 39.89 السالف الذكر حيز التطبيق في 20 ماي 1999.

• تجدر الإشارة بهذا الصدد أن اتفاقية تقويت أسهم الشركة الوطنية للاتصالات SNT (رفقته نسخة منها) تضمنت في الفصل 5 البند 2 الفقرة الرابعة الاتفاق على "الإبقاء على مجموع المستخدمين بالشركة كما توصي بذلك مقتضيات القانون حول الخصوصية"

• وعليه فمن خلال ما سبق يتبين أن عملية التصفية تمت في ظروف تنقصها الشفافية، ومست بحقوق ومكتسبات مستخدمي الشركة العامة لتجهيز الهاتف CGCT Maroc،

لذا نسألكم السيد رئيس الحكومة حول الإجراءات التي تعتمرون اتخاذها لتصحيح هذه الوضعية، ولرفع الحيف الذي أجراه هذه الشركة؟

وتفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم، بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

صاحب السؤال

عبد الحق حيسان، مبارك الصادي، رجاء كساب، ثريا الحرش